التقى وفد «بيتك» برئاسة الناهض

السفير الماليزي يثمن دور «بيتك» في صناعة الخدمات المالية الإسلامية

الناهض والوفد المرافق له بصيافة السفير الماليزي

التقى الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» مازن سعد الناهض والوفد المرافق له مع السفير الماليزي لدى الكويت احمد روزيان عبد في السفارة الماليزية، في زيارة تأتي ضمن اطار سلسلة من الزيارات التي يقوم بها «بيتك» الى سفراء البلاد التي يعمل بها، بما يساهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية ويمهد لمزيد من التعاون والتنسيق.

وجرى خلال اللقاء بحث سبل التعاون وتوطيد العلاقة الاقتصادية المتبادلة بين الطرفين، وكذلك بحث الفرص الاستثمارية الجدية فيما يخص قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية وغيرها من القطاعات الحيوية في ماليزيا.

من جانبه، أشاد السفير الماليزي بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الكويت وماليزيا في مجالات مختلفة وعلى اصعدة عدة، مثمنا دور «بيتك» الرائد في صناعة الخدمات المالية الإسلامية على مستوى العالم، ومنوها بدوره في الاقتصاد الماليزي كأول بنك إسلامي اجنبي في ماليزيا، حيث بدأ أعماله وتقديم خدماته المتوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية سنة 2005.

وأعرب عن تقديره لزيارة «بيتك» التي تحمل مضامين عدة ابرزها التعاون الاقتصادي وتأكيد الاستمرار بالاستثمار في السوق الماليزي الذي يتميز بتوفير الاطر الشرعية المناسبة لعمل البنوك الاسلامية، ناهيك عن تنوع مجالات الاستثمار والموقع الحيوي. وأكد ان بلاده لن تدخر جهدا في سبيل توفير كل ما يحتاجه المستثمرون من اطر تشريعية وبيئة عمل مشجعة مع تسهيل الاجراءات وتقديم المحفزات، الامر الذي يمهد لمزيد من التطور في الاقتصاد الماليزي، ويشكل مصدر جذب للمستثمرين الاجانب.

وبدوره، اشار الناهض الى اهمية السوق الماليزي والى المضي قدما في الاستثمار فيه وفي كل الاسواق التي تمثل فرصة مناسبة لتوسعات «بيتك»، منوها بعمق العلاقات التي تربط الكويت وماليزيا والتي تتمثل بعلاقات تجارية وسياحية واستثمارات متبادلة تشهد مزيدا من التطور والنمو.

وأكد الناهض حرص «بيتك» على تعزيز العلاقات مع البلدان التي تعمل بها مجموعة «بيتك» في ماليزيا وتركيا والبحرين والمانيا والسعودية والامارات، مما يساهم بخلق مزيد من التسهيلات وبحث المزيد من فرص التعاون وتعزيز جهود الاستثمار.

وأشار الى ان «بيتك» يسير على الطريق الصحيح على مستوى المجموعة، ويحقق نجاحا في الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتطلب مزيدا من الجهد والدراسة المتأنية لجميع المتغيرات حتى تستمر وتيرة النمو التي تحقق لمساهمي «بيتك» وعملائه افضل النتائج.

«التجاري» يختتم برنامج التدريب الميداني لطلبة الجامعات والكليات

صورة تذكارية للمشاركين في البرنامج التدريبي

اختتم البنك التجاري برنامج التدريب الميداني الذي نظمته إدارة الموارد البشرية في أكاديمية التجاري بفرع الفيحاء ، والذي شارك فيه عدد من طلبة الجامعات والكليات وذلك من منطلق مسؤوليته الاجتماعية ودعمه المستمر لقطاع التعليم في البلاد، وحرصاً منه على تطوير مهارات الطلبة في العمل المصرفي والإلمام بالخدمات المصرفية.

وبهذه المناسبة، صرحت منى العبد الرزاق – مدير عام إدارة الموارد البشرية في البنك، قائلة «إن البنك قد قام بإجراء التخطيط اللازم لهذا البرنامج الموجه لطلبة وطالبات الجامعات والكليات الذي دأب البنك على تنظيمه منذ سنوات، بهدف تقديم فرص تدريبية للخريجين تشمل تعلم المهارات الأساسية في العمل المصرفي، وتدريبهم على انماط مختلفة من الأعمال المصرفية».

وفي ختام البرنامج، أبدى الطلبة الخريجين إعجابهم الشديد بالبرنامج التدريبي مؤكدين أن الالتحاق بهذا البرنامج قد ساهم في إكسابهم مهارات جديدة ومتنوعة في مجال العمل المصرفي ولا سيما على مستوى التعامل مع الآخرين ، مشيدين بطبيعة العمل في فروع البنك التي وفرت لهم فرصة جيدة للاحتكاك بجمهور العملاء.

تركز على تقديم وتبادل خدمات التوظيف والتدريب بكفاءة وفعالية

اقتصاديون: بوابة «طاقات» ستطور سوق العمل بالسعودية

إطلاق البوابة يسهم في رفع كفاءة الإجراءات وتوفير الوقت

أكد اقتصاديون ان إطلاق صندوق تنمية الموارد البشرية 'هدف' للبوابة الوطنية للعمل 'طاقات' سيسهم في دمج خدمات سوق العمل في المملكة تدريجيا في منصة واحدة، تجمع أصحاب الأعمال بالباحثين عنه، وتوفر مواءمة أفضل بين احتياجات المنشآت والقوى العاملة الباحثة عن وظائف، محققة إعادة هيكلة سوق العمل تماشيا مع برنامج التحول الوطني 2020 المنبثق من رؤية المملكة 2030.

واضافوا ان رسالة البوابة ترتكز على تقديم وتبادل خدمات التوظيف والتدريب بكفاءة وفعالية لزيادة استقرار وتطوير القوى العاملة.

وفي هذا السياق، أكد الاقتصادي د. عبدالله باعشن، ان إطلاق البوابة الوطنية للعمل "طاقات" يسهم في رفع كفاءة الإجراءات وتوفير الوقت وتوثيق محتوى الطلب وهيكل البوابة يساعد في جمع المعلومات لبناء بيانات إحصائية لسوق العمل ومتخذي القرار ودراسات وبحوث السوق، بحسب وكالة الأنباء السعودية.

وقال إن البوابة الوطنية للعمل هي أداة تنظيمية تسهل لطالبي الخدمة أصحاب العمل والباحثين عن العمل، وتوفر الوقت والمال، ما ينعكس على تكاليف الموارد البشرية وترشيدها ورفع كفاءتها، ولكي تحقق البوابة ومساعدة المهتمين بسوق العمل في قرارات ومؤشرات العمال ومدى انعكاسها على الاقتصاد.

من ناحيته، أشاد المختص في الشأن الاقتصادي محمد السويد بإطلاق البوابة الوطنية للعمل، فمشروع طاقات يعتبر خيارا جيدا لأنه يعتمد على خفض تكلفة المعاملات (transaction costs) للكثير من الأطراف المرتبطة بعملية التوظيف، ويساهم بشكل مباشر في تحقيق رؤية السعودية 2030. على سبيل المثال، يمكن للباحثين عن العمل وأرباب العمل أن يجدوا ما يبحثون عنه بتكاليف محدودة جدا، وسهولة الحصول على المعلومات من كلا الطرفين، وفي نفس الوقت يستطيعان خفض تكلفة التعاقدات لوجود دورات تدريبية تساهم في تحقيق أهداف الطرفين بتكلفة أقل مما هو متوفر حالياً، ومن ثم يساهم في تسريع أعمال القطاع الخاص والذي بدوره ينعكس بنمو الاقتصاد وزيادة معدل سعودة الوظائف في القطاع.

مصر: قرض صندوق النقد ينعش الآمال ودعوات ملحة للإصلاح

مصر تعاني من نقص العملة الصعبة منذ ثورة يناير

عزز احتمال حصول مصر على قرض بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، المعنويات في دوائر الأعمال المصرية، غير ان ذلك لن يترجم إلى استثمارات اجنبية او تدفقات مالية على البلاد قبل أن تنفذ القاهرة إصلاحات قاسية وتحل أزمة العملة التي تعاني منها.

وقالت مصر مساء الثلاثاء الماضي إنها تسعى للحصول على أربعة مليارات دولار سنويا لمدة ثلاث سنوات من الصندوق، للمساعدة في سد عجز في التمويل. وتأمل الحكومة في إنجاز الاتفاق في أغسطس.

وقفزت الأسهم المصرية بدعم آمال في أن ينعش الاتفاق اللقاء، ويسمح لمصر بإلغاء القيود للحصول على العملة الصعبة، وهي القيود التي ألحقت الضرر بالصناعة والتجارة وجعلت من الصعب على الشركات الأجنبية تحويل أرباحها للخارج.

وقال مسؤولون تنفيذيون بشركات عالمية تعمل في مصر إن «تمويل صندوق النقد قد يتيح لمصر فرصة لتنفيذ إصلاحات مؤلمة، لكن الاستثمارات الأجنبية لن تأتي قبل حل مشكلة نقص العملة الصعبة». وفقا لما نقلته «رويترز».

وقال مسؤول تنفيذي بشركة متعددة الجنسيات: «تواجه الشركات حاليا أصعب أوقاتها على الإطلاق فيما يتعلق بالحصول على الدولارات. لا يهم إن كنت تجني مليار دولار من الأرباح.. إذا لم تكن قادرا على إخراجها من البلاد فلن تستلم».

وأضاف: «تظهر محادثات صندوق النقد الدولي ضوءا في نهاية النفق. المستقبل إيجابي.. مصر بلد يبلغ تعداد سكانه 90 مليونا، وسوف تتجاوز هذا الوضع.. لكن الطريق سيكون صعبا للغاية».

وتعاني مصر من نقص العملة الصعبة منذ انتفاضة 2011 التي أنهت حكم حسني مبارك الذي استمر 30 عاما. وأعقب القلاقل السياسية في البلاد ابتعاد السياح والمستثمرين الأجانب، مما حرم البلاد من مصادر رئيسية للعملة الأجنبية.

وأجبرت الاضطرابات البنك المركزي على بيع الدولار في عطاءات. وهوت الاحتياطيات النقدية من حوالي 36 مليار دولار قبل الانتفاضة إلى حوالي 17.5 مليار في يونيو، مع دفاع الدولة عن العملة التي تضررت بسبب النمو، واتساع العجز في الميزانية.

وتتوقع الحكومة تسلم شريحة أولى لا تقل عن ملياري دولار في غضون شهرين من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي. وتخطط أيضا لإصدار سندات دولية بقيمة 2–3 مليارات دولار في سبتمبر أو أكتوبر.

وعلاوة على نحو 4.5 مليار دولار تعهدت بها السعودية والإمارات العربية المتحدة هذا العام، وثلاثة مليارات دولار منتظرة من البنك الدولي على مدى ثلاث سنوات، فقد يتيح هذا التمويل لمصر وقتا لتنفيذ خطط لإدراج شركات مملوكة للدولة بالبورصة.

وربما يساعد الاتفاق أيضا الحكومة على أن تتمكن مجددا من جذب السياح إلى منتجعاتها على البحر الأحمر، بعدما دفع تفجير طائرة في العام الماضي روسيا وبريطانيا إلى تعليق الرحلات الجوية.

ويتعين على الحكومة في الوقت نفسه تنفيذ خطط إصلاح قائمة ستشكل على الأرجح أساس الاتفاق مع الصندوق. تشمل تلك الإصلاحات خفض الدعم وتقليص أجهزة الخدمة المدنية المتضخمة وتطبيق ضريبة القيمة المضافة.

ويقول اقتصاديون إنه ما إن تتخذ تلك الخطوات فإن خفض قيمة الجنيه إلى سعر أكثر واقعية أو استدامة قد يعزز الصادرات، ويحفز الاستثمار الأجنبي في نهاية المطاف. غير أن الطريق إلى ذلك محفوف بالمخاطر.

وقال سايمون ولمامز كبير الخبراء الاقتصاديين المتخصصين في شؤون وسط وشرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى (إتش.إس.بي.سي): «إصلاح نظام الصرف الأجنبي سيكون اختبارا كبيرا. أربعة مليارات دولار مبلغ ضخم، لكنه سيغطي فقط ثلث العجز في ميزان المعاملات الجارية».

وأضاف: «التوصل إلى اتفاق خطوة أولى إيجابية للغاية.. لكن بعد الخسائر والإخفاقات السياسية في السنوات الخمس الماضية.. ينبغي عدم التهوين من شأن المصاعب المنتظرة».

ويقول خبراء اقتصاديون إن التفاصيل التي تحدث عنها المسؤولون المصريون تشير إلى أن الاتفاق في مراحله الأخيرة، لكن المحادثات بشأن حزمة أصغر بكثير قد تعثرت في الماضي.

وقال فخري الفقي الخبير الاقتصادي المصري والمسؤول السابق في صندوق النقد الدولي: «يجب أن تضمن مصر أنها تحظى بمساندة الخمس الكبار في الصندوق بمن فيهم الولايات المتحدة وبريطانيا... هذه سياسة».

وأضاف: «مصر تحتاج القرض، إذا تم رفض طلبنا.. سيحدث انهيار».

ويقول خبراء اقتصاديون إن الإصلاحات ستؤدي إلى تفاقم التضخم الذي بلغ أرقاما في خانة العشرات في البلد الذي يعتمد فيه عشرات الملايين على دعم الدولة.

وتم بالفعل إقرار إصلاحات للخدمة المدنية، ونفذت الحكومة جولة أولى من خفض الدعم. وبلغ مشروع قانون ضريبة القيمة المضافة مراحله النهائية لكنه يواجه معارضة في البرلمان.

ومما يسلط الضوء على المخاطر أيضا حزمة النفقت عليها مصر بالفعل مع البنك الدولي في ديسمبر، وتستند إلى خطة الإصلاح القائمة. ولم يتم صرف التمويل بعد حيث ينتظر البنك موافقة البرلمان على إصلاحات معلقة.

ويشير رجال أعمال أيضا إلى سلسلة من الفرص الضائعة التي الحقت الضرر بالمصداقية في السنوات الأخيرة.

وأغدقت دول الخليج على مصر بعشرات المليارات من الدولارات. وجرى توقيع عشرات من الاتفاقات الاستثمارية الأولية في مؤتمر دولي في 2015 كان يهدف لاستعادة الثقة. لكن الخبراء يقولون إن الإصلاحات – مثل الاستثمارات – تباطأت وإن المساعدات الخليجية أهدرت.

وقال مسؤول تنفيذي في شركة متعددة الجنسيات: «حصلوا في العام الماضي على أموال كثيرة من الخليج وماذا فعلوا؟ لا شيء، فضلا عن خفض قيمة الجنيه: لا يبدو أن أمامهم حلولا لذلك ونقص السيولة هو أكثر ما يثير قلق الشركات».

وأضاف: «مع صندوق النقد الدولي.. سيكون الإصلاح واجبا... أمل ذلك وإلا حتى الشركات الكبرى مثلنا سنصل إلى نقطة لا يمكننا عندها مزاولة النشاط. الوضع متأزم تماما الآن».

في حملتها التي أطلقتها خلال شهر رمضان المبارك

«Ooredoo» توزع معونات على اللاجئين السوريين في لبنان بالتعاون مع «النوري» الخيرية

توزيع المعونات على اللاجئين السوريين

وزعت Ooredoo الكويت، إحدى شركات مجموعةOoredoo العالمية للإتصالات بالتعاون مع جمعية عبدالله النوري الخيرية، معونات إلى اللاجئين السوريين على الحدود اللبنانية في منطقة البقاع. وكانت Ooredoo قد أطلقت الحملة الخيرية خلال شهر رمضان المبارك وقد خصصت هاشتاج للحملة "ساعدهم تسعدهم، الذي تم تداوله عبر قنوات التواصل الإجتماعي لشركة Ooredoo لجمع التبرعات ولمدة شهر كامل.

وقد هدفت الحملة نحو الترويج للرابط الذي من خلاله سيمكن متابعي قنوات التواصل الإجتماعي لشركة Ooredoo من التبرع لدعم الحملة لإنقاذ حياة الكثير من اللاجئين السوريين في لبنان، والأردن، وتركيا. وكان التبرع بإستخدام بطاقاتهم البنكية سواء بطاقات السحب الآلي أو الائتمان، حيث كان الحد الأدنى للتبرع هو 1 دينار كويتي دون حد أقصى. هذا وقد شهدت الحملة إقبالا كبيرا من قبل المتابعين والراغبين في فعل الخير حيث تم توزيع مساعدات تزيد عن 500 حصة تشمل مواد غذائية، وملابس وغيرها من المستلزمات الأساسية للمعيشة.

تعليقاً على الحملة الخيرية، يقول مجبل الأيوب، مدير إدارة الاتصال المؤسسي لدى Ooredoo: « نحن سعداء بنتيجة هذه الحملة الخيرية ولا سيما الإقبال الكبير من قبل متابعينا على قنوات التواصل الاجتماعي، حيث أن هدفنا من إطلاق هذه الحملة هو تعزيز روح العطاء، لا سيما خلال شهر رمضان المبارك. نطمح لتقديم المزيد وللتعاون بشكل أكبر الجهات الخيرية سواء في الكويت أو خارجها.»

يذكر أن Ooredoo الكويت أطلقت عدداً كبيراً من المبادرات الخيرية والإنسانية طيلة شهر رمضان الفضيل، من بينها حملة جمع التبرعات بالتعاون مع جمعية عبدالله النوري الخيرية بالإضافة إلى توزيع وجبات الإفطار يومياً من خلال خيمة إفطار الصائم المقامة امام مقرها الرئيسي على شارع السور في المرقاب، وغيرها من المبادرات كتوزيع القرقيعان على أجنحة الأطفال في المستشفيات وبالتعاون مع جمعيات نفع عام مختلفة.

جانب من المساعدات